



مركز جسور للدراسات والتنمية  
Jusoor Center for Studies & Development

ورقة بحثية بعنوان...

## من أجل اقتصاد مدمج

Jul-2017

## عن حملة ”من أجل اقتصاد مدمج“

في الثامن من أبريل من عام 2017، أطلقت منظمة جسور للدراسات والتنمية رسمياً حملة «لبناء اقتصاد مدمج» لمناصرة و تشجيع صاحبات المشاريع للانضمام للاقتصاد الرسمي. وتهدف منظمة جسور من خلال الحملة إلى زيادة نسبة النساء اللواتي يملكن مشاريع مسجلة رسمياً. وذلك من خلال سلسلة من الحلقات النقاشية مع رائدات الأعمال التجارية في مدينة يفرن، سبها، بنغازي، وطرابلس. بالإضافة لعقد الموائد المستديرة، جمع التوقيعات وحملات المناصرة على مواقع التواصل الاجتماعي من أجل التأثير على المشرعين وصناع القرار لصياغة قرار يشمل حوافز تشجيعية للنساء لتسجيل أعمالهن التجارية، من أجل تشكيل بيئة عمل أفضل للمرأة وضمان حقوقها الكاملة في حركة النمو الاقتصادي في البلاد.

تندرج هذه الحملة في إطار مشروع CSO WINS بناء القدرات في جنوب المتوسط لفتح حوار السياسات و رصد وضع المرأة في المجتمع» والذي يموله الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع أعمال و فعاليات مؤسسة نساء الأورومتوسط.



مركز جسور للدراسات والتنمية  
Jusoor Center for Studies & Development

## المقدمة

تعتبر ظاهرة الاقتصاد الخفي من الظواهر الاقتصادية القديمة، ولقد عرفت في كافة الاقتصاديات المختلفة، الا ان الاهتمام بهذه الظاهرة لم يبدأ الا منذ السبعينات من القرن الماضي.

يعد (جوتمان) أول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة عندما نشر بحثه عن الاقتصاد السفلي عام 1977، الذي نبه فيه إلى خطورة المعاملات الاقتصادية التي لا يتم تسجيلها ضمن حسابات الناتج القومي الاجمالي.

وقد أطلقت تعبيرات متعددة على الاقتصاد الخفي، فقد اسماه البعض بالاقتصاد التحتي، والبعض الاخر بالاقتصاد الاسود، والاقتصاد غير المرئي، والاقتصاد المغمور، والاقتصاد السفلي، والاقتصاد غير الرسمي، والاقتصاد الثاني، اقتصاد الظل والاقتصاد المقابل، اقتصاد الباب الخلفي، وايماء كانت التسمية فإن الاقتصاد الخفي يعد من الظواهر المعقدة التي تضم الكثير من الجوانب المختلفة والمتشابهة مع بعضها والتي تحتاج إلى درجة اكبر من التحليل والفهم.

يقصد بهذا الاقتصاد بأنه كافة المعاملات التي تتم خارج الإطار القانوني، ولا يتم تسجيلها لدى جهات الدولة،، يمثل الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة اجتماعية واقتصادية شديدة التعقيد وبالتالي فهو ليس فحسب حالة من غياب تحكيم القانون وتسجيل المعاملات لدى الدلة يقدر ما إنه يكشف عن نمط معين من تداول القيم الاقتصادية، ومن ممارسة النشاط الاقتصادي بالاستناد إلى قواعد غير تلك التي تضعها الدولة وتطبقها، وبما إن المؤسسات الرسمية في أغلب دول العالم النامي حديثة النشأة نسبياً، لا تتمتع بالتجذر في العلاقات الاجتماعية كما هو الحال في البلدان الرأسمالية الأقدم وخاصة في أمريكا الشمالية وغرب أوروبا فإن تلك المعاملات التي تتم بشكل يوصف بغير الرسمي إنما تشير إلى علاقات أكثر تجزراً وانتشاراً، ولا شك كذلك في أنها تلعب دوراً رئيسياً في الحياة الاقتصادية للعديد من المنشآت الاقتصادية في الوصول لمدخلات الإنتاج المختلفة من تمويل وعمالة ومعلومات حول الأسواق.

وبناء على نتائج دراسات اصدرها صندوق النقد الدولي تبين أن تقديرات حجم الاقتصاد الخفي تراوحت بين 35-44% من اجمالي الناتج المحلي في البلدان النامية وبنسبة تراوحت 21-30% من اجمالي الناتج المحلي في بلدان التحول الاقتصادي، وبنسبة تراوحت 14-16% من اجمالي الناتج المحلي في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وبما أن الاقتصاد الليبي يعد من الاقتصاديات النامية ويعاني من وجود اختلالات هيكلية كنتيجة لاعتماده على القطاع النفطي وهيمنة القطاع العام على مجريات النشاط الاقتصادي، وظهور عدة اشكال من السوق الموازية خلال الفترة (1982 - 1999) سواء كان ذلك في العملات أو السلع، بالإضافة إلى تواجد أعداد كبيرة من العمالة الاجنبية التي تمارس نشاط اقتصادي وتحقق دخول غير خاضعة للضريبة، كما توجد اعداد كبيرة من العمالة الوطنية التي تعمل في الاقتصاد الخفي وغير مسجلة ضمن القوى العاملة في البلاد.

حيث تعتبر ليبيا من الدول المقموعة في الحرية الاقتصادية ما قبل وما بعد الثورة النسبة النهائية الوحيدة التي سجلت فيها اعلى ارتفاع هي نسبة 43.5% سنة 2009 وارتفاع مؤشر الحرية التجارية بنسبة 90% اما عن حرية الاستثمار سجلت اعلى نسبة سنة 2007 80.1% واصبحت بين الارتفاع والهبوط حتى وصلت الى 63.1% سنة 2016، اما عن الحرية المالية سجلت اعلى نسبة من 2014 الى 2016 بنسبة 95%، رغم انها في السنوات ما قبل الثورة سجلت نسب متوسطة بنسبة 53.0% اما عن الانفاق الحكومي سجل اعلى نسبة سنة 1996 وانخفض المؤشر حتى وصل الى 17.0% الى معدوم بنسبة 0% سنوات ما بعد الثورة اما عن الحرية العمالية كانت معدومة الى 2014 بدأت بنسبة 77.9% وانخفضت حتى 63.1% سنة 2016.

عليه من الممكن التكهن بأن الاقتصاد الخفي يساهم بنسبة لا يستهان بها في الاقتصاد الوطني.

## مشكلة البحث

تعاني العديد من دول العالم من ظاهرة تهدد اقتصادياتها تتمثل في الاقتصاد الخفي (الغير الرسمي)، ويشكل هذا النوع من الاقتصاد نسبة لا يستهان بها من الناتج المحلي الاجمالي في اغلب تلك الدول وفي بعض الاحيان ينمو هذا الاقتصاد بمعدلات نمو تفوق معدلات نمو الاقتصاد الرسمي.

وتكمن مشكلة هذا النوع من الاقتصاد في ان البيانات والمعلومات التي تعكس وضع الاقتصاد الرسمي تكون غير صحيحة مما يترتب على ذلك أن السياسات المتخذة قد ينجم عنها آثار عكسية تضر بالاقتصاد.

فالغرض من هذه الدراسة هو معرفة أسباب عزوف النساء في ليبيا عن الدخول في الاقتصاد الرسمي و تقديم توصيات لتشجيع النساء في المساهمة بشكل رسمي في اقتصاد الدولة، و كذلك تهدف الدراسة لفهم مدى نجاح المشاريع الريادية للسيدات ومستوى ما تقدمه الدولة من خدمات ودعم لنجاح تلك المشاريع والرؤية الاستراتيجية حيالها ومدى جهوزية تلك المشاريع الريادية للإفادة بالخدمات التي بالفائدة على المجتمع.

## هدف البحث

- 1- إظهار مدى قدرة الدولة لتمكين المشاريع الريادية من تحقيق نموها.
- 2- معرفة اوضاع واحتياجات المرأة لمزاولة الانشطة التجارية.
- 3- فهم اهم العوائق التي تحد من مشاركة المرأة في الاعمال التجارية.
- 4- فهم كيفية تحسين مشاركتها في الاقتصاد الليبي وتشجيعها للانضمام للاقتصاد الرسمي.

## منهجية البحث

اتخذت البحث للمشاريع الريادية إطار لها والتي لم تدخل حاضنات الاعمال بعد وكان عددها (35) بواقع 4 مدن في ليبيا (طرابلس- بنغازي- سبها- يفرن) وقد استخدم أسلوب جمع البيانات من خلال المناقشات الجماعية (بؤرية) لحملة مناصرة «نحو اقتصاد مدمج» لتشجيع صاحبات المشاريع التجارية في ليبيا 2017م.

## تقسيمات البحث

يتم تقسيم هذه البحث إلى اربعة مطالب وهي:

**المطلب الأول:** أهمية ادماج المرأة في الاقتصاد و تشجيع دورها في القطاع الخاص.

**المطلب الثاني:** لمحة عامة عن وضع المرأة في ريادة الأعمال في ليبيا.

**المطلب الثالث:** التحديات لمشاركة المرأة في الاقتصاد الرسمي في ليبيا (تحليل حلقات النقاش البيئية).

**المطلب الرابع:** الخلاصة و التوصيات.

### 1. أهمية ادماج المرأة في الاقتصاد و تشجيع دورها في القطاع الخاص:-

زاد الاهتمام العالمي بتنمية مشاركة المرأة في ريادة الأعمال و البحث عن السياسات التي من شأنها دعم هذا الاتجاه أثناء العقود الأخيرة. و تعززت هذه السياسات لسببين رئيسيين:

1- الفجوة بين الجنسين الموجودة في نشاط المشروعات التي تبين عدم المساواة في فرص العمل .

2- عدم تطور مشروعات المرأة مما يمثل طاقة غير مستغلة للنمو و الرضاء.

ويتزايد التأكيد علي أن المرأة قادرة علي الإبداع والعمل وتنمية مشروعها بحيث يكون ذلك أساسا لعملية التنمية والحد من الفقر. فمن خلال أنشطة ريادة الأعمال تستطيع المرأة أن توفر لنفسها الوظيفة وتأتي بوظائف للآخرين ، كما تستطيع أن تدر دخلا لتحسين معيشة أسرتها وبذلك تحد من الفقر ، وتستطيع أيضا أن تمد الأسواق بالمنتجات والخدمات القيمة وأن تكتسب الاستقلال الاقتصادي وأن تحد من مستوى العزلة الاجتماعية وأن تساهم بذلك في النمو الاقتصادي. وعلى الرغم من تزايد التحاق المرأة في الوظائف مدفوعة الأجر فإن نصيبها من نشاط المشروعات لا يزال أقل من الرجل وهذا يتغير بسرعة أقل مع الوقت (OECD 2012) وهناك تقديرات لوجود نسبة تبلغ 35.3% من الشركات حول العالم تشارك المرأة في ملكيتها (2012 Bank World).

أضف إلي ذلك ، أن مشروعات المرأة كثيرا ما يكون أدائها في مستوى أقل من تلك التي يملكها الرجل فمشروعات المرأة تبدأ أصغر من مشروعات الرجل وغالبا ما تستمر على المستوى متناهي الصغر بمستوى أقل لرأس المال ولا تقوم بتشغيل عمالة وتنمو نموا أبطأ وقلما تدخل في عملية التصدير. النامية.

و تتعرض رائدات الأعمال لعقبات جسام مقارنة بالرجال للحصول علي الائتمان نتيجة لأخفاقات «الأنظمة» في السوق وقلة المعرفة باحتياجات مشروعات المرأة ، علاوة على ذلك عدم انتفاعهن جيدا بخدمة مقدمي التمويل و خدمات تنمية المشروعات الرئيسييين.

و كثيرا ما ينقصهن الوصول لشبكات الأعمال الرئيسية ولفرض السوق. و قد يتعرضن لعوائق بسبب النوع الاجتماعي في إطار العمل القانوني و السياسي وهذا بصفة خاصة هو الوضع في البلاد النامية.

علي الجانب الآخر ، تشير البيانات إلى أن المرأة التي تستطيع أن تقاوم العوائق في بداية مشروعها و نموه و تنتقل به من النطاق متناهي الصغر إلي القطاع الرسمي - تستطيع أن تنافس كمالكة لمشروع متوسط بل و كبير. ولقد ثبت ذلك من الدراسات التي تمت عن رواد و رائدات الأعمال في أمريكا اللاتينية (et al) (2010، GTZ) و في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط (2008، Chamlou) (2008).

ولقد اكتشف البحث الأخير أنه على الرغم من أن عددن أقل إلا أن نساء الشرق الأوسط و شمال أفريقيا ممن يمتلكن مشروعات ذات كيان رسمي مثل تلك التي يمتلكها الرجل ويتجهن للنشاط التصديري و لتوظيف أفراد متعلمين و عمال مهرة و لتعيين عمالة من النساء أكثر من الرجال. أيضاً يمكن لإنتاجية مشروعات المرأة أن تقف علي قدم المساواة مع المشروعات المملوكة للرجل .

بعض من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية لها تاريخ طويل في تنفيذ سياسات تهدف إلي دعم المرأة في مجال ريادة الأعمال . فعلي سبيل المثال قامت الولايات المتحدة بأول وأكبر دراسة عن النساء صاحبات الأعمال عام 1978م عندما كلف رئيس الولايات المتحدة «فريق عمل رئاسي حول صاحبات الأعمال» لدراسة العوائق التي تعترض امتلاك المرأة للمشروعات و التوصية بالإجراءات التي من شأنها تمهيد الطريق في هذا المجال. وفي كندا بدأت الجهود السياسية و البرامج في أواخر الثمانينات من القرن الماضي، مع عقدين أو ثلاث في البحث عن السعي لمواجهة احتياجات رائدات الأعمال و دعمهم بإمكانات متساوية للحصول علي الفرص والموارد ، وقد تم تطوير عدة ممارسات جيدة في هذا الشأن . وكانت مقدمة هذه التطورات في السياسات و البرامج المبكرة هي تطبيق تشريع بإجراءات نافذه يزيل التفرقة و العوائق الكامنة في النظام من أجل مشاركة أعظم للمرأة في قوة العمل و في الاقتصاد بما في ذلك كصاحبات مشروعات. و قد أتاحت التغييرات التي طرأت علي القوانين في السبعينات من القرن الماضي السماح للمرأة المتزوجة أن يكون لها رأس مالها دون توقيع زوجها وأن تحمل بطاقة ائتمان باسمها.

وقد استغرق الأمر وقتا طويلا حتى تم تغيير موقف البنوك إزاء الموافقة على منح القروض للمرأة وبصفة خاصة إذا كان هذا القرض لبدء مشروع. و نتيجة للتغيير في المواقف الاجتماعية والقانونية الذي صاحبه نظام مكثف لدعم تنمية ريادة الأعمال النسائية، ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في العمل الحر في الولايات المتحدة إلي 34% عام 2009 واستمرت سرعة النمو العددي لمشروعات المرأة ليتجاوز سرعة مشروعات الرجل (American Express 2011).

لا خلاف أنه حتى تكتمل عملية التنمية الاقتصادية لابد من ادماج النساء كشريك أساسي في عملية التوسع الاقتصادي في كافة المجالات زراعية وصناعية وخدمية. و قد استطاعت النساء بالفعل اثبات وجودهن عبر التاريخ بعد النزاعات و الأزمات الاقتصادية كشريك أساسي في عملية التنمية و إعادة الإعمار كالنموذج الإيرلندي و الألماني و الراوندي. و مما لا شك فيه أن للنساء دور هام في ريادة الأعمال في ليبيا في فترة ما بعد الثورة و النزاع المسلح و ان كان يصعب فهم دورها لغياب الإحصائيات الرسمية للحكومية و مصادر ثانوية أخرى موثوق بها للبيانات عن معدلات مشاركة كل من المرأة و الرجل في القوة العاملة وفي العمل الحر.

## 2. لمحة عامة عن وضع المرأة في ريادة الأعمال في ليبيا

تميز الاقتصاد الليبي خلال فترة الخمسينات من القرن الماضي بتخلفه وعجز قطاعاته الاقتصادية وعدم قدرته على توفير الاستثمارات اللازمة للتنمية الاقتصادية، وفي معرض التدليل على ذلك أشار الخبير الاقتصادي للأمم المتحدة ( فارلي) في عام 1971 بأن الاقتصاد الليبي قبل اكتشاف النفط اقتصاد متخلف، ولا يوجد به ما يشير إلى وجود أية تنمية اقتصادية تذكر، وهذا ما أكده (هيجين) في عام 1950 الذي بين ان الاقتصاد الليبي يحوي بين جانبيه كل معوقات التنمية الاقتصادية.

وفي أواخر الخمسينات مع اكتشاف النفط وتصديره، حيث أخذ قطاع النفط مقاليد الأمور في تمويل مختلف برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومنذ ذلك الوقت وحتى نهاية السبعينيات كان القطاع الخاص هو المالك والمدير للوحدات الانتاجية في النشاط الاقتصادي، وقد بلغت نسبة القوى العاملة فيه حوالي 72% من اجمالي القوة العاملة في البلاد، غير أن التغيرات التنظيمية التي حدثت مع نهاية السبعينيات قلصت دور القطاع الخاص وعززت هيمنة القطاع العام في تسيير النشاط الاقتصادي في البلاد، حيث لم يعد للاقتصاد الخاص لا يستوعب الا حوالي 25% من القوة العاملة.

ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها:-

- 1- التوسع المفاجئ في الإيرادات العامة وزيادة حصة الدولة من عائدات النفط وعوائد الاستثمارات التي تأثرت بزيادة مستوى الاحتياطات وارتفاع أسعار الفائدة في الأسواق العالمية.
- 2- افتقار القطاع الأهلي للخبرة مما أدى إلى تكريس حالة اللامساواة في المجتمع الليبي والتي أدت إلى فجوة واسعة في توزيع الدخل وإلى تباين في نمط الحياة بين مختلف الشرائح الاجتماعية وبين الحضر والريف.
- 3- افتقار الدولة للبنى التحتية المادية والاجتماعية.
- 4- التحول في الفلسفة الاقتصادية إلى الاشتراكية والمزيد من هيمنة القطاع العام على لنشاط الاقتصادي من انتاج واستثمار وتوزيع.

ومن هنا بدأ الاقتصاد الليبي يعاني من خلل في التوازن الاقتصادي بشقيه الداخلي والخارجي. و قد ضعف دور النساء و الرجال على حد سواء من جراء هذه السياسة الاقتصادية الاقصائية للقطاع و الخاص و المهتمشة للريادة و الابتكار في الدولة.

في التسعينات حدث انتعاش نسبي في القطاع الخاص و تم تخفيف بعض من القيود الاقتصادية حول العمل الحر، و قد استأثرت النساء بالعمل في مجال التعليم الحر و رياض الأطفال و العيادات الخاصة، و لكن معظم النشاط النسوي كان يتركز كما هو الحال اليوم في الاقتصاد الغير رسمي.

وقد تمثلت ظاهرة الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي فيما يلي:

- انتشار الاسواق الشعبية والباعة المتجولين.
- انتشار المشاريع النسائية من المنزل و هي بالأغلب مشاريع خاصة بتلبية احتياجات النساء و تعهدات الطعام و المحافل النسائية.
- وجود العديد من الفلاحين الذين يقومون بإنتاج السلع في مزارعهم الخاصة ولا يتم تدوينها في حسابات الناتج المحلي.
- وجود علامة لا يستهان به من سيارات الاجرة التي لا تخضع للضرائب و احياناً ليس لها اي علامة مميزة.
- التجارة في النقد الاجنبي وخصوصاً في الفترة التي سبقت عام 1999.
- التجارة في السلع المحظور التعامل فيه محلياً و دولياً (كالمخدرات و الكحول).
- تهريب السلع عبر الحدود مع الدول الجوار.
- لجوء بعض الافراد الي استيراد بعض السلع على انها امثلة شخصية دون ان تخضع لرسموم جمركية.

وخلالها القول يصعب تقدير حجم الاقتصاد الغير رسمي و بعض التقديرات ترجح أن حجم الاقتصاد الخفي بلغ في الاقتصاد الليبي بنسبة متواضعة في بداية الثمانينات قدرها 2.6% من حجم الانتاج المحلي الاجمالي للأنشطة الاقتصادية غير النفطية والمقدر بنحو 123.5 مليون دينار في عام 1982، وقد ستمر حجم الاقتصاد في النمو لتبلغ نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي للأنشطة الاقتصادية غير النفطية 4.8% والمقدر 247.1 مليون دينار عام 1989، أي انه قد نما في المتوسط 20.4% خلال عقد الثمانينات، في حين واصلت هذه النسبة ارتفاعها خلال عقد التسعينات حتى بلغت 8.3% في عام 1999 والمقدر بحوالي 834.7 مليون دينار ليبي، أي ان الاقتصاد الخفي نما في المتوسط بمعدل بلغ 17.3% خلال عقد التسعينات، بينما انخفضت نسبة مساهمة حجم الاقتصاد الخفي خلال الألفية الثالثة لتصل نسبة مساهمة الاقتصاد الخفي إلى 3.1% والمقدر بنحو 707.1 مليون دينار ليبي عام 2006. و لا توجد تقديرات رسمية حول نسبة النساء في الاقتصاد الغير رسمي و يصعب الحصول على أي بيانات لها علاقة بدور المرأة في القطاع الخاص بصفة عامة.

ومن الجدير بالذكر أن هذه النسب قد ينظر إليها للوهلة الأولى على انها نسب منخفضة مقارنة مع بعض الدول العربية كمصر وسوريا والسعودية على سبيل المثال، غير أن واقع الحال يؤكد على أن هذه النسب تعتبر مرتفعة في ظل اقتصاد تدير معظمه مؤسسات القطاع العام وان نسبة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي لازالت متواضعة.



هناك العديد من العوامل المتشابكة التي تؤدي إلى نشوء ظاهرة الاقتصاد الخفي، وعلى الرغم من اختلاف هذه العوامل من دولة إلى أخرى، إلا أن الاختلالات الهيكلية التي تصيب الاقتصاد الوطني، وتفشي ظاهرة البيروقراطية وتعقد الاجراءات الاداري التي ترتبط بهيمنة القطاع العام على مجريات النشاط الاقتصادي، فضلاً عن ضعف الهيكل الضريبي وارتفاع مستوى الضرائب، تعتبر في مقدمة العوامل التي تؤدي إلى نشوء هذه الظاهرة والتي يمكن حصر أسبابها في الآتي:

- انخفاض مستوى الدخل.
- ارتفاع مستوى الضرائب.
- الانظمة الادارية القيود الحكومية.
- ندرة السلع.
- عجز الموازنة العامة للدولة.
- دور المشروعات الصغرى.

## 2. التحديات لمشاركة المرأة في الاقتصاد الرسمي في ليبيا (تحليل حلقات النقاش الأربعة)

قام فريق مركز جسور للدراسات و التنمية بعقد جلسات حوارية مع صاحبات مشاريع في أربع مدن ليبية، ثلاث مدن رئيسية ( طرابلس، بنغازي و سبها) و مدينة يفرن في جبل نفوسة غرب مدينة طرابلس، و التي يغلب عليها الطابع الريفي. حضر هذه الجلسات 40 سيدة أغلبهن صاحبات مشاريع تجارية و البعض الآخر من المهتمات ببدء مشاريعهن.

و قد تمحور النقاش حول أهم التحديات التي تواجه رائدات الأعمال الليبيات، و كذلك ناقش رؤية السيدات من واقع خبرتهن العملية عن أفضل الحلول التي قد تساهم في تشجيعهن على الانضمام للاقتصاد الرسمي. و سيأتي تفصيل نتائج النقاشات و الذي ارتكز على محورين و هما:

### المحور الأول: التحديات التي تواجه صاحبات المشاريع في ليبيا

تشكل النساء في ليبيا نسبة كبيرة في المشروعات المتناهية الصغر و الصغرى، و على الرغم من هذا فإن أغلب مساهمة النساء في السوق الغير رسمي، و هذا لعدة أسباب تم حصر بعضها في تقرير البنك الدولي «ممارسة أنشطة الأعمال 2017 حول ترتيب سهولة ممارسة الأعمال التجارية»، حيث حلت ليبيا في المرتبة 163 من 189 دولة. و اعتبر التقرير ليبيا من الدول التي يصعب ممارسة النشاط الاقتصادي فيها. و في الجلسات النقاشية البؤرية تم طرح هذا التساؤل على السيدات من مختلف المدن و تم تلخيص ردودهم في الجدول التالي:

العوائق التي تحد من مشاركة المرأة في النشاط التجاري	عدد الموافقات	عدد غير الموافقات	لم يبدین رأیهن
المسؤوليات الاسرية	%30	%60	%10
ارتفاع تكلفة البدء في نشاط تجاري رسمي	%100	-	%50
نقص التدريب و المعرفة المهنية في ادارة الأعمال التجارية	%60	%40	-
ارتفاع الرسوم الحكومية التي يتوجب دفعها للدولة	%90	%10	-
عدم وجود أي تسهيلات أو مساعدات مالية و مصرفية تشجع على التسجيل	%100	-	-
الخوف من العنف و اللاتقار و التعامل مع الغرباء	%30	%50	%20
النظرة الاجتماعية لعمل المرأة	%20	%70	%10
افتقاد النماذج القيادية النسائية الناجحة و تدني دعم النساء لبعضهن	%20	%30	%50

الجدول رقم (1) العوائق التي تحد من مشاركة النساء في النشاط التجاري

و عليه نستخلص أن التحديات الرئيسية ليست مرتبطة بالدرجة الأولى بالعامل الاجتماعي و الذي تم ادراجه كسبب لضعف مشاركة النساء و لكن و حسب النتائج التي أظهرت توافق شبه تام على أن العائق و التحدي الرئيسي مرتبط بالنظام الذي أعدته الدولة للبدء في النشاط الاقتصادي، بما فيه من صعوبة في عملية تسجيل النشاط التجاري وارتفاع التكلفة المالية للتسجيل و طول المدة لاتمام عملية التسجيل. بالإضافة إلى غياب الحوافز و الامتيازات الممنوحة للمشاريع صغيرة الدخل كالتسهيلات المصرفية و الاعفاءات الجمركية و غيرها.

## المحور الثاني: الحلول لتشجيع النساء للإنضمام للإقتصاد الرسمي

أكدت منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية في التوصيات المتضمنة في تقريرها حول المشروعات الصغرى و المتوسطة في ليبيا « المشروعات الصغرى و المتوسطة و إعادة بناء ليبيا» 2016، على أهمية تشجيع النساء للمشاركة في النشاط الاقتصادي، حيث أن له تأثير كبير في تحسين دخل الأسر و خاصة أن في مراحل النزاعات المسلحة يكون التعامل مع النساء في المعاملات التجارية أكثر ثقة و سلاسة، مما يجعل حظهن في الوصول لأكبر شريحة من العملاء أكثر من الرجال وهذا ما يعزز أهمية دورهن في عملية التنمية و إعادة البناء.

و قد ناقش المحور الثاني النساء المشاركات في حلقات النقاش رؤيتهن الشخصية لتحسين مشاركة المرأة في النشاط التجاري و قد اتفقت الحاضرات على ستة حلول رئيسية كما مبين في الجدول رقم (2).

الحلول المقترحة	عدد الموافقات	عدد غير الموافقات	لم يبدین رأيهن
تعديل القوانين المتعلقة بالأنشطة التجارية	100%	-	-
توفير التسهيلات المصرفية و المالية للمشاريع النسائية	100%	-	-
تسهيل متطلبات وإجراءات تسجيل المشاريع	90%	-	10%
تفعيل و تطوير دور حاضنات الأعمال الخاصة بالمرأة	80%	-	20%
توفير حواضر و اعفاءات للمشاريع النسائية متناهية الصغر و الصغرى	100%	-	-
نشر الوعي حول أهمية دور المرأة في عملية التنمية الاقتصادية	80%	-	20%

الجدول رقم (2) الحلول المقترحة لرفع مستوى مشاركة النساء في النشاط التجاري

و حسب الجدول نرى التركيز على ثلاث نواحي رئيسية التشريعات، التسهيلات المالية و المصرفية و رفع القدرات و زيادة الوعي المجتمعي، أن الأغلبية توافقت على ضرورة تعديل التشريعات المختصة بمزاولة الأنشطة الإقتصادية و التي لا تتلائم مع طبيعة و حجم نشاطات المشاريع المتناهية الصغر و الصغرى، و قد اتفقت العينة على ضرورة صياغة القانون لتسهيل متطلبات تسجيل المشاريع الصغرى و منها تخفيض قيمة رأس المال المطلوب و عدم شرط ايداعه في المصرف لحين اتمام الاجراءات، و كذلك رأى البعض ان الرسوم الحكومية لاستخراج التراخيص و التسجيل في الغرفة التجارية تعد عالية و خصوصاً بأنه لا توجد مزايا من التسجيل في الأخيرة.

أما من الناحية المالية و المصرفية، فقد اتفقت العينة على أنهن لا يستخدمن في التسهيلات المصرفية المقدمة حالياً من النظام المصرفي الليبي، و ذلك لعدة أسبابها أهمها انها تحتاج لشركات ذات رسمال كبير أو نشاط مرتفع الدخل و هو ما يتنافى مع طبيعة أغلب المشاريع النسائية المشاركة و لذلك اتفق الجميع على ضرورة توفير تسهيلات مصرفية أو حواضر مالية خاصة بالمشاريع الصغرى كما هو موجود في دول مثل الأردن و مصر و غيرهما.

و العامل الأخير هو فيما يتعلق ببناء القدرات و رفع الوعي المجتمعي بأهمية المرأة في عملية النمو الاقتصادي، و كما مبين بالجدول فقد اتفق الاغلبية على أهمية تفعيل دور حاضنات الأعمال و تطويره بما يتلائم مع الاحتياجات الفعلية للسوق الليبي من خلال برامج تدريبية او محاضرات تثقيفية و ملتقيات للتعارف و التشبيك بين أصحاب العمل. و كما اهتمت الحاضرات بأهمية نشر الوعي بأهمية تمكين المرأة اقتصادياً و ماله من أثر مهم في اقتصاديات ما بعد الحروب و النزاعات و ذلك من خلال عمل مؤسسات المجتمع المدني و غيرها من الجهات ذات العلاقة.

## الخلاصة و التوصيات

تلخص هذه الورقة إلى مجموعة من النتائج أهمها:  
أن انخفاض نسبة المساهمة للاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي ترجع لكون أن معظم المؤسسات العاملة في الاقتصاد الوطني خاضعة لسيطرة الاقتصاد العام كما أن نسبة مساهمة القطاع الخاص (المتتمثلة في المشروعات الصغيرة) لا زالت متواضعة.

نتج من هيمنة القطاع العام وغياب الشفافية والعدالة المرجوة فجوة عميقة تمثلت في:  
ظاهرة البطالة- الفساد- انخفاض مستوى الرفاه وانتشار الفقر- تخلف القدرات الادارية والفنية والانتاجية - ضعف البنية الهيكلية والقانونية للقطاع الخاص- خلل في توزيع الدخل- ضعف حافز الاستثمار.

الضرورة تتطلب المعالجة من خلال عدة تدابير للوصول للنتائج المرجوة وذلك من خلال:

- تقديم حزمة من التسهيلات المصرفية و المالية لأصحاب المشاريع الصغرى و متناهية الصغر كبرامج قروض و منح مالية و اعتمادات خاصة لمشاريع النساء.
- تفعيل و تطوير عمل حاضنات الأعمال لتكون مراكز لرفع القدرات و بناء الشبكات و المعارف.
- تعديل القوانين و الإجراءات الخاصة بتسجيل و فتح المشاريع التجارية.
- تعديل القوانين المتعلقة بالأنشطة التجارية بما يتناسب مع طبيعة المشاريع الصغرى.
- تخصيص مزايا وحوافز لتشجيع النساء لفتح مشاريع تجارية مثل الاعفاءات الجمركة و الضريبية لفترة من الزمن.

## التوصيات:

- الدعم التشريعي من خلال سن قوانين و قرارات التي تؤكد على ضرورة القضاء على الحواجز والعقبات التي تعوق المشاريع الصغرى والمتوسطة وتشجيع التعاونيات بأشكالها المختلفة، والتدابير الحمائية التشريعية للصناعات الصغيرة.
- سن حزمة من الحوافز و المزايا و الاعفاءات لتشجيع النساء صاحبات المشاريع المتناهية الصغر و الصغيرة للتسجيل في الاقتصاد و المساعدة الفعلية في عملية التنمية الاقتصادية و اعادة الاعمار.
- تفعيل و تطوير دور حاضنات أعمال المرأة لتتضمن تقديم الدعم المالي و الخدمات الاستشارية وتنظيم الندوات والدورات التأهيلية وتقديم الدعم التقني والمهني لرفع من كفاءة و دقرات صاحبات المشاريع.
- الدعم التسويقي بشأن المشتريات من الصناعات الصغيرة والمتوسطة و سن قانون يلزم الحكومة بإتاحة الفرصة أمام هذه الصناعات للحصول على عقود حكومية.
- التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني و الجهات ذات العلاقة لوضع برامج للتدريب والارتقاء التقني و الفني وبحث و تطوير الانتاج الاستخدام الامثل للموارد لضمان الاستمرارية المشاريع الصغرى والمتوسطة.
- الاهتمام بتوفير قاعدة بيانات و احصائيات خاصة بالمرأة في العملية الاقتصادية و التنمية.

## المراجع

أ- أسامة الجيلاني على- باحث اقتصادي بأدارة البحوث والاحصاء - مصرف ليبيا المركزي . الاقتصاد الخفي فى ليبيا أسبابه ، حجمه ، آثاره الاقتصادية

عمرو عادلي مقال تحليلي 07 كانون الأول/ديسمبر 2015 الشروق هل الاقتصاد غير الرسمي كله مساوى؟

د. انور احمد نهار العزام ، أ.م.د. صباح محمد موسى تأثير استخدام حاضنات الأعمال في إنجاح المشاريع الريادية في الأردن

OECD Report: SMEs in Libya's Reconstruction. Preparing for a Post-Conflict Economy, <http://www.oecd.org/countries/libya/smes-in-libya-s-reconstruction-9789264264205-en.htm>



مركز جسور للدراسات والتنمية  
Jusoor Center for Studies & Development